ملف المدى

اخيرا وبعد اخذ ورد ونقاشات طوال، اقر البرلمان في الولايات المتحدة الامريكية وفي روسيا على حد سواء معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية الجديدة " ستارت ٢ " التي تنص على خفض ترسانتي البلدين من الأسلحة الستراتيجية الهجومية لاسيما منها الرؤوس النووية الحربية ومنصات الإطلاق الخاصة بالصواريخ البالستية العابرة للقارات، والغواصات الستراتيجية، والقاذفات الستراتيجية الثقيلة.
كما تتضمن المعاهدة الجديدة أحكاماً بشأن آلية مراقبة سير تنفيذها باستخدام مختلف الوسائل التقنية الوطنية وتبادل المعلومات والبيانات وزيارات فرق التفتيش عن الجانبين، على أن تكون أبسط وأرخص مما تم تطبيقه حتى الآن بموجب معاهدة "ستارت - ١."
المدى في ملفها اليوم تسلط الضوء على المعاهدة الجديدة وما تعنيه بالنسبة للعلاقات الامريكية الروسية في القرن الحادي والعشرين.

■اعد الملف/ جمال القيسي

الدوما الروسي أقرّ ستارت٢ مبدئيا... أ.ف.ب

بمصادقة الكونغرس والدوما عليها

ستارت2

هل هي صفحة جديدة في العلاقات بين أعداء الأمس؟

مجلس النواب الروسي .. اقرار مبدئي وشعور بعدم الارتياح !

□ موسكو/ ا ف ب

تبنى مجلس النواب الروسي (الدوما) امس الاول الجمعة معاهدة خفض الاسلحة النووية (ستارت) بين روسيا والولايات المتحدة، في قراءة اولى على ان يتم التصديق النهائي عليها في العام المقبل.
واقر النواب المعاهدة التي وقعها الرئيسان باراك اوباما وديمتري مدفيديف في نيسان الماضي، بغالبية ٣٥٠ صوتا مقابل اعتراض ٥٨.
وياتي قرار مجلس الدوما بعد مصادقة مجلس الشيوخ الاميركي عليها الاربعاء الماضية ، ولكن الامل في تصديقها قبل نهاية السنة تراجع مع اعراب بعض المسؤولين الروس عن شعور بعدم الارتياح ازاء بعض الاضافات التي ادرجها الشيوخ الاميركيون.
وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الروسي كونستانتين كوساتشيف: ان الشروط التي اضيفت خلال مصادقة مجلس الشيوخ الاميركي على المعاهدة "تتناقض" مع مضمون المعاهدة.
وأضاف كوساتشيف: ان نص المعاهدة سيعرض في قراءة ثانية على النواب منتصف كانون الثاني، واضاف "ليس لنا الحق ان نترك هذه التفسيرات (الاميركية) من دون رد، انها تتعارض مع روح المعاهدة" ، وتنتهي اعياد الميلاد ورأس السنة في روسيا في العاشر من كانون الثاني .
وبعد التصويت رحب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي كان قد حذر من مغبة اقتراح التعديلات على نص المعاهدة نفسه، قائلا انه قرار "سليم" ، واضاف "لا مجلس الشيوخ الاميركي ولا مجلس النواب الروسي عرضا المعاهدة للخطر". و أكد أثناء عرضه النص على مجلس النواب ان روسيا "ليست موافقة اطلاقاً: على تفسير مجلس الشيوخ الاميركي في مصادقته على معاهدة الحد من الاسلحة الستراتيجية (ستارت) التي تنص على عدم وجود علاقة ملزمة مع الدفاع المضاد للصواريخ.
وقال لافروف: "هذا تفسير تعسفي لمبادىء القانون الدولي. المعاهدة هي كغيرها، ينبغي ان تؤخذ ككل" ، مقترحا بعد التصويت ان يصيغ النواب قبل القراءة الثانية اعلانا للرد على قرار مجلس الشيوخ الاميركي، موضحا ان "الاعلان الذي سيتضمن رد فعل على القرار الاميركي من دون ان يمس بنص المعاهدة نفسها، سيصيغه النواب من اجل القراءة الثانية".
واضاف ان "تصديق معاهدة ستارت-٢ مرحلة أساسية بالنسبة للبلاد، ولكن ينبغي القيام بذلك بطريقة لا تدع مجالا للشك بان روسيا ستدافع على الدوام عن مصالحها المشروعة".
وتنص معاهدة ستارت (اختصار اسمها معاهدة الحد من الاسلحة الستراتيجية باللغة الانكليزية) التي وقعها في الثامن من نيسان ٢٠١٠ الرئيسان اوباما والروسي ديمتري مدفيديف على الحد من الاسلحة النووية الستراتيجية التي يملكها كل من الجانبين، اي الصواريخ النووية البعيدة المدى والاقوى منها ، وتقضي المعاهدة المحددة بعشر سنوات بامتلاك كل من البلدين ١٥٥٠ رأسا نوويا على الاكثر، مقابل ٢٢٠٠ حالياً، اي انها خفضت عددها بنسبة ثلاثين بالمئة ، وهي تنص على استئناف عمليات التحقق المتبادلة من ترسانات النوويتين للبلدين التي توقفت في نهاية ٢٠٠٩ مع انتهاء معاهدة ستارت السابقة التي وقعت في ١٩٩١.
ولم يدل الرئيس مدفيديف بتعليق على الاضافات الاميركية خلال مقابلة مع قنوات التلفزيون الروسية امس الاول الجمعة مكتفيا بتهنئة اوباما لانه "نجح في ان يفرض وثيقة غاية في الاهمية في ظروف صعبة".

أوباما ينتصر في معركة "ستارت" !

□ واشنطن / آي بي إس

سجل الرئيس باراك أوباما إنتصارا سياسيا حاسما بمصادقة مجلس الشيوخ بأغلبية تفوق ثلثي الأصوات المطلوبة بما فيها ١٣ جمهوريا تحدوا قيادة حزبهم، على معاهدة الحد من الأسلحة الستراتيجية الجديدة "ستارت" مع روسيا.
وسارع أوباما بالإشادة بقرار التصديق قائلاً: أنه "يرسل إشارة قوية إلى العالم بأن الجمهوريين والديمقراطيين يصطفان جنباً إلى جنب وراء أمننا". وأضاف: أن "هذه هي أهم إتفاقية للحد من التسلح في نحو عقدين من الزمن، وسوف تجعلنا أكثر أمنا".
وعن نتائج هذا النصر الرئاسي في ما يخص السياسة الأمريكية الخارجية، يعني تصديق الكونغرس على المعاهدة الجديدة ، أن رؤية أوباما لنظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية ولنزع السلاح النووي تدريجيا، لا تزال رؤية حية قائمة ، كما يعطي التصديق، على المدى الفوري، زخما متجددا لمساعي إعادة صياغة العلاقات مع روسيا ، ويعلق الكثيرون في واشنطن أهمية كبرى على تعاون موسكو بشأن أهم أولويات أوباما وأكثرها إلحاحا في الخارج، ألا وهي كبح البرنامج النووي الايراني وحملة مكافحة "التمرد" في أفغانستان.
أما على الجبهة السياسية الداخلية، فيأتي تصويت عدد من الجمهوريين لصالح التصديق ليؤكد على وجود خلافات داخلية في صفوف الحزب الجمهوري-على الأقل فيما يخص قضايا الأمن القومي- وهو ما قد تنجح إدارة أوباما في استغلاله بفعالية في تأهبها لمواجهة الكونغرس الجديد بغالبية جمهورية في كانون الثاني المقبل. وفي هذا الشأن، جاء تصويت الكونغرس لصالح "ستارت" ليتوج سلسلة من الانتصارات التشريعية في مجالات ركز أوباما عليها في حملته الإنتخابية، وذلك على الرغم من نتيجة الإنتخابات التشريعية المعاكسة لحزبه الديمقراطي في تشرين الثاني الماضي.
وشمل ذلك على وجه الخصوص، تمرير حزمة تخفيضات ضريبية وإجراءات التحفيز الإقتصادي بقدر ٨٥٠ مليار دولار، وتعديل سياسة حظر المثليين من الخدمة العسكرية الأمريكية على الرغم من المعارضة الشديدة لها التي أبداها الجمهوريون اليمينيون.
ولقد توج التصديق على معاهدة "ستارت" الجديدة، تلك الحملة المكثفة لكسب التأييد التي شنها البيت الأبيض بدعم كل من وزارة الدفاع، وقادة القوات المسلحة، وكبار مسؤولي الامن القومي السابقين، بما فيهم خمسة في عهود إدارات جمهورية كإدارة الرئيس السابق جورج بوش الأب، ووزراء الخارجية السابقين هنري كيسنجر وجورج شولتز وجيمس بيكر وكولن باول وكوندوليزا رايس. والمعروف أن معاهدة "ستارت" الجديدة، التي وقع عليها الرئيسان الأمريكي والروسي في نيسان الماضي، تقضي بأن تخفض كل من واشنطن وموسكو عدد الرؤوس النووية الستراتيجية من ٢٢٠٠ إلى ما لا يتجاوز ١٥٥٠ في غضون سبع سنوات.
كما تتيح إستئناف عمليات التفتيش المتبادلة من قبل الطرفين، التي توقفت في العام الماضي بإنتهاء سريان معاهدة "ستارت" السابقة، الموقعة في عام ١٩٩١ ، لكن إدارة أوباما دفعت ثمنا مقابل التصديق ، فعلى سبيل المثال، نزلت على مطلب الجناح المتشدد في الحزب الجمهوري، والمعارض لإعتماد معاهدة "ستارت" الجديدة، بتخصيص ما يقرب من ٨٥ مليار دولار لخمس سنوات لبرنامج تحديث الأسلحة النووية الذي إقترحه الجمهوريون.
كذلك فمن المنتظر أن يخفض أوباما سقف تطلعاته لإستنزاع مصادقة مجلس النواب على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تمثل أولويته التالية بعد معاهدة "ستارت"، نظراً لأن الجمهوريين اليمينيين المتشددين يتمتعون بنفوذ متعاظم في صلب هذا المجلس ، وبالتالي، لا يستبعد أن تضطر الإدارة للإكتفاء بتدابير أكثر تواضعا كالإتفاق مع روسيا علي خفض الأسلحة النووية التكتيكية في محاولة لإقناع العالم بأن أوباما جاد في إلتزامه بإلغاء الأسلحة النووية على المدى الطويل.

حقائق عن معاهدات الحد من التسلح

■ تغطي معاهدة خفض الاسلحة الستراتيجية (ستارت ١) الترسانة النووية لدى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا التي تعود الى الحرب الباردة وانتهى مفعولها مع نهاية عام ٢٠٠٩ .
وفي ما يلي حقائق رئيسة عن معاهدات الحد من التسلح:
– معاهدة خفض الاسلحة الستراتيجية خلال الحرب الباردة : وقع الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف على معاهدة ستارت ١ في تموز عام ١٩٩١ مما أدى الى أكبر خفض ثنائي للاسلحة النووية في التاريخ ، وكانت نتاجا لنحو عشر سنوات من المحادثات المتقطعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في السنوات الاخيرة من الحرب الباردة.
– ما تنص عليه ستارت : تنص ستارت على أن أيا من الجانبين لا يمكنه نشر أكثر من ستة الاف رأس نووي وما لا يتعدى ١٦٠٠ من مركبات الاطلاق الستراتيجية التي تشمل الصواريخ ذاتية الدفع العابرة للقارات والغواصات والقاذفات، وفي وقت الاتفاق كانت الولايات المتحدة قد توصلت الى سبل أكثر تقدما لاطلاق الرؤوس النووية ولكن الاتحاد السوفييتي كان يملك ترسانة أكبر ، وتعقد تطبيق معاهدة ستارت نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي لكن أوكرانيا وروسيا البيضاء وقازاخستان وافقت على نقل صواريخها النووية إلى روسيا ، وكانت معاهدة ستارت متابعة لمحادثات الحد من الاسلحة الستراتيجية التي أجريت خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٩ ، وبحلول عام ٢٠٠١ كان نظام التفتيش الذي فرضته ستارت على الولايات المتحدة وروسيا قد تم تطبيقه.

تفاصيل معاهدة "ستارت ٢"

العلاقات الروسية-الامريكية في القرن ٢١

■ تعتبر العلاقات مع الولايات المتحدة من اولويات السياسة الخارجية الروسية وعاملا مهماً في اشاعة الاستقرار الدولي. وقد ثبتت مبادئ حوار الشراكة الثنائي في اعلان موسكو حول العلاقات الاستراتيجية الجديدة الذي وقعه الرئيسان الروسي والامريكي في أيار عام ٢٠٠٢ . وحددت الاتجاهات الاولية للتعاون الثنائي وهي العمل المشترك لصالح الامن الدولي والاستقرار الاستراتيجي ومكافحة الارهاب الدولي ومواجهة الاخطار والتحديات الاخرى الشاملة الجديدة ودعم حل النزاعات الاقليمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتوسيع الاتصالات بين الافراد.
وفي اللقاء الذي جرى في ١٤ – ١٥ تموز عام ٢٠٠٦ في بطرسبورغ عشية قمة مجموعة "الثماني" صدر البيان المشترك للرئيسين الروسي والامريكي المتعلق بالتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ومقاومة الانتشار النووي وكذلك الاعلان المشترك حول المبادرة الشاملة في مكافحة الارهاب النووي.
وفي اختتام المباحثات التي جرت في ١ – ٢ تموز عام ٢٠٠٧ اصدر الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس جورج بوش في كينيبانكبورت(ولاية مين) البيان بخصوص صناعة الطاقة النووية وعدم الانتشار الذي يتضمن برنامج الخطوات الملوسة في مجال تعميق التعاون الثنائي والدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بشرط الالتزام الصارم بنظام عدم الانتشار.
وفي ٦ نيسان عام ٢٠٠٨ صدر في اختتام قمة سوتشي اعلان الاطر الستراتيجية للعلاقات الروسية الامريكية الذي عكس الطابع الشامل للتعاون بين روسيا والولايات المتحدة في الاتجاهات الرئيسة بهدف ضمان التواصل المستقر في المستقبل.

■ تدعى المعاهدة الجديدة رسميا بمعاهدة التقليص وتقييد الاسلحة الستراتيجية الهجومية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وقد تم وضعها بناء على البيانات الروسية الامريكية المشتركة والوثائق الخاصة بتقليص الاسلحة الستراتيجية الهجومية التي جاءت محصلة للمحادثات بين الرئيسين الروسي والامريكي في ١ نيسان عام ٢٠٠٩ في لندن وفي ٦ تموز عام ٢٠٠٩ في موسكو. والمعاهدة عبارة عن حزمة من الوثائق تضم ما يزيد على ١٦٠ صفحة تحتوي على المعاهدة نفسها بموادها والبروتوكول الذي يحدد طريقة تنفيذها، وكذلك الملحقات بالبروتوكول. ويعتبر البروتوكول والملحقات جزءا لا يتجزأ من المعاهدة لا يقل اهمية عن المعاهدة من حيث صفته القانونية ، وتقضي احكام المعاهدة بان يقلص الجانبان اسلحتهما الستراتيجية الهجومية ويقيدها كيلا تزيد كمياتها الاجمالية بعد مرور ٧ سنوات من سريان مفعول المعاهدة عما يلي :
– ٧٠٠ قطعة من الصواريخ البالستية المنشورة العابرة للقارات، والصواريخ البالستية المنصوبة في الغواصات والقاذفات الثقيلة
– ١٥٥٠ قطعة من الرؤوس القتالية لها .
– ٨٠٠ قطعة من المنصات المنشورة وغير المنشورة للصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنصوبة في الغواصات والقاذفات الثقيلة.
اذاً، فان الكمية الاجمالية للرؤوس القتالية تقل بنسبة ٧٤٪ عن الحد الاقصى المحدد للرؤوس الستراتيجية المنشورة بموجب معاهدة / ستارت – ١/ (٦ آلاف رأس)، كما انها تقل بنسبة ٣٠٪عما هو محدد في معاهدة موسكو لتقليص القدرات الستراتيجية الهجومية (٢٢٠٠ شحنة). اما كمية الحاملات المنشورة فتقل بمقدار يزيد مرتين عما هو عليه في معاهدة /ستارت – ١/ التي بلغ سقفها ١٦٠٠ حاملة. والجدير بالذكر ان معاهدة موسكو لتقليص القدرات الستراتيجية الهجومية لا تتضمن اطلاقا اي قيود بالنسبة للحاملات.
وتنص المعاهدة الجديدة ايضا على فرض رقابة شديدة على الغواصات والقاذفات التي تمت اعادة تجهيزها لتحمل اسلحة تقليدية، مما يقدم ضمانات بشأن عدم استخدامها بمثابة حاملة للسلاح النووي ، ويسري مفعول المعاهدة الجديدة على المنظومات الستراتيجية الأمريكية سواء اكانت قيد الاستخدام ام توقف استخدامها في الجيش ومن بينها الصاروخان " ام اكس بيسكيبير" و "مينيتمن – بي" البالستيان وكذلك الاسلحة الستراتيجية الهجومية غير النووية في حال تصميمها وتصنيعها.
وخلافا لمعاهدة /ستارت – ١/ فانه يحق لكلا الجانبين ان يحدد بشكل مستقل بنية قواته الستراتيجية ضمن الحد الاقصى من الكميات التي حددتها المعاهدة ، اما آليات المراقبة فقد تأقلمت للواقع المعاصر ، وقد اصبحت ابسط واقل كلفة بالمقارنة مع /ستارت – ١/ مما يؤمن شفافية عملية تقليص الاسلحة الستراتيجية الهجومية والحيلولة دون العودة الى ما هو عليه في الماضي.
ولا تنص المعاهدة الجديدة على استمرار المراقبة على تصنيع الصواريخ الروسية ، وتم تيسير عمليات اعادة تجهيز الاسلحة الاستراتيجية الهجومية وتصفيتها ، كما انها لا تقضي بحضور مراقبين في اثناء تصفية تلك الاسلحة ، وقد اعدت المعاهدة في ظروف غياب اية قيود خاصة بنشر منظومات الدرع الصاروخية ، علما ان الولايات المتحدة قد خرجت عام ٢٠٠٢ من معاهدة الدرع الصاروخية الموقعة عام ١٩٧٢ وذلك من جانب واحد.
وفي هذا السياق فان روسيا اصرت على ربط الاسلحة الاستراتيجية الهجومية بالاسلحة الستراتيجية الدفاعية اي الدرع الصاروخية في المعاهدة، يجب القول ان نص المعاهدة لا يتضمن هذا الربط، لكن ورد الترابط بين الاسلحة الستراتيجية الهجومية والدرع الصاروخية والاهمية المتزايدة لهذا الترابط في عملية تقليص الاسلحة الستراتيجية الهجومية في مقدمة المعاهدة التي تحمل ايضا طابعا ملزما قانونيا.
تنص المعاهدة ايضا على تأثير الصواريخ البالستية غير النووية العابرة للقارات والصواريخ البالستية غير النووية المنصوبة في الغواصات على الاستقرار الستراتيجي ، وقد ثبتت المعاهدة حظر نشر الاسلحة الستراتيجية الهجومية خارج اراضي الدولة التي تمتلكها ، لكن هذه التعهدات لا تمس حقوق الجانبين ازاء مرور الغواصات وتحليقات الطائرات ودخول الغواصات في موانئ دول اخرى والتعاون مع دول اخرى، وذلك وفقا لاحكام القانون الدولي المتفق عليها.
وقد تم استحداث آلية خاصة وهي لجنة المشاورات الثنائية وذلك بهدف تأمين حيوية وفاعلية مفعول المعاهدة وحل اية مسائل غامضة تخص تنفيذها ، ويستمر مفعول المعاهدة خلال ١٠ سنوات في حال اذا لم يتم استبدالها باتفاقية اخرى قبل حلول هذا الموعد، ويمكن ان يتفق الجانبان على تمديد مفعول المعاهدة لفترة لا تزيد على(٥) سنوات ، وبعد ابرام المعاهدة في الهيئتين التشريعيتين لكلا البلدين يسري مفعولها ابتداءً من لحظة تبادل مذكرتي الابرام .
وقد جاء في البروتوكول الملحق بالمعاهدة ان روسيا والولايات المتحدة يحق لهما بعد مرور ٦٠ يوما بعد سريان مفعول المعاهدة بالمباشرة بالتفقد والاستمرار فيه لاحقا ، لكن لا يسمح لاي جانب بإجراء أكثر من تفقد واحد في وقت واحد في اراضي دولة يتم التفقد فيها. ويحق لكل من موسكو وواشنطن بالخروج من المعاهدة في حال اذا هددت الامور المتعلقة بها مصالحها ، ويبطل مفعول المعاهدة بعد مرور ٣ اشهر بدءاً من لحظة إبلاغ احد الجانبين الجانب الآخر بهذا الشأن.وجاء في الفصل الخامس للبروتوكول الملحق بالمعاهدة ان الجانبين يقومان بتبادل المعلومات " التيليمترية " بالنسبة لعدد متكافئ لاطلاقات الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات مع شرط الا يزيد عدد الاطلاقات للصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات عن ٥ اطلاقات خلال سنة واحدة.
وجاء في المعاهدة ان الجانبين يبحثان مسألة تبادل المعلومات التيليمترية بالنسبة لاطلاقات الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات خلال ٦٥ يوما اعتبارا من بدء السنة الجارية، وذلك بالتركيز الخاص على اطلاقات قد حققت في السنة الماضية وسيتم تبادل المعلومات التيليمترية بالنسبة اليها.
وفي اختتام المناقشة فان الجانبين يتخذان قرارا متفقا عليه بالنسبة الى عدد الاطلاقات. ويحدد الجانب الذي يحقق اطلاقات تلك الاطلاقات التي تقدم فيها المعلومات التيليمترية ، وتحدد شروط تبادل المعلومات التيليمترية في الملحق الخاص ببروتوكول المعاهدة علما ان المعلومات التيليمترية هي معلومات يتم وضعها على ظهر الصاروخ اثناء تحليقه وذلك بغية معالجتها فيما بعد.
كما تقضي المعاهدة الجديدة بامكانية اتلاف الاسلحة الستراتيجية الهجومية وجعلها نوعاً جديداً من الأسلحة لا تعتمدهُ المعاهدة على حد سواء ، وتنص ايضا على ان اتلاف الاسلحة الاستراتيجية الهجومية تحقق عن طريق تصفيتها جعلها غير صالحة للاستخدام بحيث يستبعد استغلاله وفقا لوظيفتها الاولية.
وجاء في البوتوكول انه في حال اذا تمت اعادة تجهيز منصة للصواريخ البالستية العابرة للقارات او الصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات لتستخدم كمنصة من نوع آخر فانها توصف بمثابة منصة لذلك النوع الذي تم تحويلها اليه.
وفي حال جعل منصة للصواريخ البالستية العابرة للقارات او الصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات او القاذفة الثقيلة غير صالحة لاطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات او الصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات او القاذفات الثقيلة وتأكيد جانب آخر على نتائج اعادة تجهيزها فان هذا السلاح الستراتيجي الهجومي لا يحسب ضمن الكميات الاجمالية المسموح بها في المعاهدة . وقد يستخدم لاغراض لا تتعارض مع المعاهدة.
في حال اذا قرر احد الجانبين باعادة التجهيز او الاتلاف لهذا النوع من الاسلحة الستراتيجية الهوجومية او ذاك فيتوجب عليه ابلاغ جانب آخر بهذا الشأن واستعراض ما تبقى من السلاح له ، وعلى سبيل المثال فبعد اتلاف الصواريخ البالستية العابرة للقارات العاملة بالوقود الجاف والصواريخ البالستية العاملة بالوقود الجاف والمنصوبة بالغواصات تجرى مراقبتها خلال ٦٠ يوما باستخدام وسائل المراقبة القومية. اما الجانب المبلغ بخصوص الاتلاف فيحق له بتفقد الصواريخ البالستية العابرة للقارات العاملة بالوقود الجاف والصواريخ البالستية العاملة بالوقود الجاف والمنصوبة بالغواصات التي قد تم اتلافها.
وفي اختتام عملية الإتلاف فان حاويات الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنصوبة بالغواصات قد ستخدم لإغراض لا تتعارض مع المعاهدة بشرط إلا يسلم إلى جانب آخر ، ولدى اتلاف الصواريخ البالستية العابرة للقارات المنصوبة في المنصات الثابتة تبقى منصاتها مفتوحة للمراقبة خلال ٦٠ يوما بعد تقديم معلومات انجاز الاتلاف.